ماذا في الخطّة/ الفيلم؟

تطرح الخطة تحت عنوان «تطوير العمل البلدي ورفع مستوى الخدمات»: إعادة تقييم الهيكلية الإدارية وتطويرها، تكثيف الدورات التخصصية للموظفين، تحديث وتفعيل النظام الإلكتروني، إنشاء هنغار موحد للآليات والمستودعات والصيانة، استكمال شراء الآليات والتجهيزات الضرورية لتعزيز إدارات وورش البلدية، ملء الشواغر الوظيفية، زيادة عديد الشرطة وتطوير قسم التفتيش». كل ذلك من دون أي برنامج أو آليات أو خيارات... مجرد عناوين وشعارات، بحسب المعترضين.

وتطرح تحت عنوان «السير والمواقف والنقل العام والنقل المشترك» إجراء مزايدة جديدة للوقوف العابر نظام (Pay & Display)، وتلزيم شبكة إشارات ضوئية وغرفة التحكم المرورية، علماً بأن البلدية كانت قد أعدت دفتر الشروط منذ أشهر، ثم ألغي لسبب غير معروف. وتطرح الخطة «تصميم خطة سير لمدينة طرابلس بالتنسيق مع مجلس الإنماء والإعمار»، علماً بأن المجلس يعمل على هذه الخطة منذ أكثر من عام ونصف عام، لكن مجلس البلدية لم يجتمع معه أبداً للتنسيق على الرغم من اتخاذ قرار بتشكيل لجنة للمتابعة.

كذلك تطرح الخطة «استحداث محطتي تسفير شمالية وجنوبية مؤقتتين». هاتان المحطتان كانتا من البدائل المقترحة عن مشروع مرأب التل من قبل لجنة متابعة مشاريع طرابلس، وهما ضروريتان لإخلاء البولفار وساحتي التل والنور من الباصات والفانات، ما دفع الى رسم علامات استفهام حول صفتهما المؤقتة. كما تطرح «اختيار أراض تصلح كمواقف عامة»، ولكن من دون أي توضيح أو تفصيل ولا تحديد لأي أراضٍ وفي أي مناطق وملكيتها.

تتضمن خطة البلدية أيضاً «إدارة الكوارث لمدينة طرابلس»، علماً بأن هناك لجنة لإدارة الكوارث لم تجتمع ولا مرة، بحسب الأعضاء، وكل ما تطرحه الخطة في هذا الإطار هو «دورات تدريبية وتوعية للتعامل مع الكوارث في المدارس والجامعات ولربات البيوت، وتقييم واقع الملاجئ». اللافت أن الخطة تتحدث عن «تقييم» فقط من دون «التأهيل».

عقود النظافة والردميات

وتحت عنوان «النظافة»، تطرح الخطة إجراء مناقصة جديدة لتلزيم النظافة، وتشغيل معمل فرز النفايات، وتلزيم شركة لمراقبة أداء شركة النظافة، وتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة غوستاف بيغل لدراسة معالجة النفايات الصلبة وجبل النفايات بمنحة من الحكومة الألمانية، علماً بأنه تم التجديد لشركة «لافاجيت» مطلع هذا العام، أما معمل الفرز فهو تحت إدارة اتحاد البلديات وقد لُزّم إلى شركة AMB-Nicolas وأعلن عن تشغيله في 15 شباط الماضي، وكذلك مكب النفايات تحت إدارة الاتحاد. فبأي صفة توقع البلدية مذكرة التفاهم؟ علماً بأنه تمت الاستعانة أخيراً بخدمات مستشارة مختصة لهذا الغرض، هي ميرفت الهوز.

تطرح الخطة أمراً مثيراً للريبة يتعلق بـ«ردم ناتج الحفريات الترابية والصخرية في أرض البلدية التي تآكلت بفعل الأمواج»، لم يعرف عدد من أعضاء المجلس البلدي أي شيء عن هذا المشروع ولا أين هي تلك الأرض المتآكلة!

وتحت عنوان «العمران والبنية التحتية»، تطرح الخطة مشروع إنارة الطرق الأساسية بالطاقة الشمسية، وتنفيذ ترقيم الأبنية والشوارع... وأيضاً من دون أي توضيحات أو تفاصيل، علماً بأن مشروعاً للترقيم الإلكتروني بدأ في أيار 2012 بدعم من UNDP جنيف و UNDP آرت غولد وجهات دولية أخرى، وهو بحاجة إلى الاستكمال بالبرمجة نفسها.

المدينة التاريخية

بحسب هذه الخطة، ستحظى المدينة التاريخية ونهر أبو علي والأسواق التاريخية والتل بـ«إعداد دراسات وتدعيم الأبنية التاريخية الآيلة إلى السقوط وإنشاء أرشيف سمعي بصري لتاريخ طرابلس»... وسيتم «إعداد خطة تنمية للمنطقة التاريخية ينبثق منها مخطط توجيهي للمنطقة التاريخية»، ما يوحي بأن خطة المدينة التاريخية منفصلة عن الخطة العامة والمخطط التوجيهي العام بدلاً من أن تكون ركيزتهما.

وتطرح الخطة «تأهيل ملاعب محرم وأبي سمراء لكرة القدم والسلة والطائرة وكرة المضرب وقاعة للفنون القتالية، وتطوير مجمع الملعب البلدي، إعداد دراسة للقاعة الرياضية المغلقة قرب الملعب البلدي... والإعداد لإنشاء ملاعب في القبة والتبانة». طبعاً، من دون أي تفاصيل، علماً بأن تأهيل الملعب البلدي وحده خُصِّصَ له من موازنة البلدية نحو 5,6 مليارات ليرة، تساوي 7 في المئة من مجمل الموازنة، ما أثار لغطاً كبيراً لم يهدأ حتى الآن.

كما تطرح الخطة «إنشاء مركز صحي لموظفي البلدية»، و«التعاون مع نقابة المستشفيات والمختبرات لإيجاد حل للتخلص من النفايات الطبية».

وتحت عنوان «طرابلس صديقة لذوي الإعاقة»، تطرح «العمل على تسهيل حركة المعوقين في الحيز العام وفي الأبنية العامة والخاصة والتشدد بقوانين البناء المتعلقة بذوي الإعاقة، توظيف 3% من ذوي الإعاقة من عدد الموظفين في البلدية التزاماً بالقانون، والدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة بالدمج والتعلم والعمل والتنقل والطبابة وحق التصويت بكرامة».

وتتضمن الخطة وعداً بـ«تنفيذ مشروع نموذجي بعد دراسات إحصائية تقيّم واقع التسرب المدرسي وأسبابه وتطوير المعهد المهني التابع للبلدية وتنويع الاختصاصات»، ويُعَدّ تطوير المعهد المهني أمراً هاماً، ولكنه لمعالجة آثار التسرب وليس لمعالجة التسرب نفسه، ما يعكس عدم دراية بالمشكلة وأبعادها.

وبحسب الخطة، «خصصت مجموعة من المشاريع لمكافحة استغلال الطفولة في التسول والعمالة غير الشرعية، وإجراء دورات تدريبية لعناصر من الشرطة على سبل التعامل مع الأطفال العاملين في الشوارع»، ولم تذكر الخطة ما نوع هذه المشاريع ومدتها وتكاليفها، كما هي حال جميع البنود الأخرى.

السياحة هي الاقتصاد

تعد الخطة بـ«تأمين فرص عمل من خلال دعم وتشجيع الصناعات الحرفية، البحث بإمكانية إحياء الصناعات الخفيفة وتنشيط السياحة من خلال إنشاء مكتب دليل سياحي على التل وإنتاج خريطة وكتيب دليل سياحي لطرابلس، تحضير البنية التحتية العمرانية والنظافة والسير والتوعية، دراسة وتنفيذ مشروع المسار السياحي في المدينة، تلزيم دراسة وتنفيذ مشروع الصوت والضوء لقلعة طرابلس، إعداد أفلام وثائقية وحملات إعلانية للترويج السياحي وإنشاء شرطة سياحية».

الطريف أن الخطة تقول إنها ستنشر «كتيباً يشمل تنظيم البسطات والعربات المتجولة وسوق الأحد». فما فائدة هكذا كتيب، وكيف سيساهم في حل المشكلة؟

تتعهد الخطة بـ«العمل مع قوى الأمن الداخلي للحد من مخالفات السير، رفع المركبات المهملة والمركونة على الطرقات. تنظيم السير عند التقاطعات والمستديرات، معالجة واقع مواقف سيارات الأجرة والباصات وإزالة التعديات عن الطرق والأرصفة في الشرايين الرئيسية».

بالدراسات الكافية وعدم عرضها إلا في جلسة غير رسمية لم يحضرها سوى عشرة أعضاء من أصل 24 عضواً، ولم تتم مناقشتها والتصويت عليها.

يقول أحد الأعضاء المعترضين إن هذه الخطة جاءت للالتفاف على لائحة تحمل 23 مطلباً لتصويب العمل البلدي رفعها 19 عضواً إلى رئيس البلدية قبل أيام من وضع الخطة المزعومة وهددوا بمقاطعة الجلسات في حال عدم تنفيذها.

يرفض رئيس لجنة التنظيم الإداري، باسم بخاش، الكلام عن خلفية سياسية لمقاطعة المؤتمر، يقول: "هذا معيب، قاطعت المؤتمر لأني غير موافق على الخطة كونها خيالية ومجمعة ككطع Puzzel من دون موازنة فعلية أو جدول زمني، ما هكذا تُعدّ الخطط، كما أنها لم تعرض علينا بشكل رسمي لمناقشتها والتصويت عليها، لذا لا يمكن أن تكون مقاطعتنا المؤتمر لأسباب سياسية، وإنما العكس تماماً، أي أن ضغوطاً مورست على بعض من حضروا، وعلى كل حال لا يمكننا أن نتواجد من أجل إكمال الصورة فقط والسكوت على تغييبنا عندما تستدعي الضرورة كما حدث عند حضور 13 سفيراً أوروبياً إلى طرابلس وأقامت البلدية مأدبة غداء وجولة سياحية لهم، ولم نعلم أو ندعَ إلى الاجتماع بهم وكأننا غير معنيين!".

يعلق رئيس لجنة البيئة، نور الأيوبي (لائحة قرار طرابلس المحسوبة) على ما يجري بالقول: «الفيلم ناقصه بوب كورن»، في إشارة الى أنه فيلم مسلٍّ ولا يصلح كخطة عمل، موضحاً: «الفيلم بعيد عن الواقع الذي يعيشه المواطن الطرابلسي يومياً، ففي الوقت الذي يعدد فيه الفيلم خططاً لمعالجة مشاكل المياه والمدينة القديمة والسياحة والنقل المشترك والمواقف والحدائق والتربية والصحة والفقر وفرص العمل ومكافحة المخدرات والتنظيم الإداري... فهو لا يقدم نموذجاً واحداً عن كيف ستكون المعالجة. أنا منزعج لأن الفيلم أعد ليشرح موازنة المجلس لعام 2017 وضمّ مقترحات مني ومن الزملاء، على أن ينجز خلال ثلاثة أسابيع، فإذا به يتحول إلى خطة خمسية استغرق إعدادها أكثر من خمسة أشهر ولم تعرض علينا. أما حضوري العرض فكان بناءً على تمني رئيس البلدية كونه صديقاً شخصياً، وللأمانة لا وجود لضغوط سياسية في المجلس، والسياسيون يتجنبون لعب أي دور سلبي، ربما لأنهم منشغلون بالتحضير للانتخابات». ويعوّل الأيوبي على حركة التنقلات بين الموظفين التي أجراها رئيس البلدية أخيراً، آملاً إحداث فرق إيجابي في العمل البلدي.

أوبتيك

الجرّاح. كما تقدّمت كلّ من شركات «كايبل وان» و«بيسكو» و«سيدركوم» بطلبات لتعديل تراخيصها الأسبوع الماضي، لكن حتى الآن لم يتم التوصل إلى نتيجة حتى تاريخه. على عكس ما ردّده الجراح عن استعداده لدرس كلّ الطلبات المماثلة لشركة GDS. وهذا ما يخلق مشكلة إضافيّة ناقشتها لجنة الاتصالات النيابية في اجتماعها أمس، يكمن في الجهة التي ستنظّم عمل هذه الشركات بعد التنازل عن ملكيّة شبكة الفايبر أوبتيك، في وقت أن الدولة موجودة وتملك الشبكة، في مخالفة للمرسوم 17090 ومرفقاته التي تشير صراحة إلى أن وزارة الاتصالات عبر أوجيرو هي المخوّلة مدّ وتأجير الشبكة. فضلاً عن ذلك، يؤدي المرسوم إلى تنازل مجلس الوزراء عن صلاحياته لوزير الاتصالات من خلال إعطائه حقّ إطلاق سلّة خدمات لها صفة «المرفق العامّ» وتحديد أسعارها بقرار (عادة تصدر بمراسيم)، كما أنه يخالف رأي مجلس شورى الدولة الذي يحذّر من أن «يؤدّي الفارق بين أسعار السعات الدوليّة (الشطور) إلى نشوء احتكارات أو امتيازات للشركات الكبيرة على حساب الشركات المتوسطة والصغيرة، عملاً بمبدأي المنافسة وتساوي الفرص المنصوص عليهما في قانون الاتصالات». ففي لبنان ومن أصل 80 شركة توزّع خدمة الإنترنت، هناك 5 فقط لديها عدد سعات دوليّة يفوق الشطر الأول (وتملك شركة IDM وCyberia الشقيقتان لشركة GDS الحصّة الأكبر بين هذه الشركات الخمس)، وهو ما يعطيها أسعاراً تفضيليّة وينسف مبدأ المنافسة ويقضي على الشركات الصغيرة والمتوسطة، بحسب ما يشير خبراء في الاتصالات، خلافاً لما هو معمول به منذ عام 1993 أي توحيد سعر الخطوط التأجيريّة الدوليّة لجميع شركات الإنترنت، بغض النظر عن حجمها وعدد السعات الدوليّة المُتاحة لها، فضلاً عن أن «تحديد الشركات ذات الاستعمال المكثّف العالي السرعة وفرض حسومات على الخدمات المقدّمة إليها، يؤدي إلى احتكار «IDM» لقطاع «خدمة الشركات» نتيجة الأسعار التفاضليّة التي تحصل عليها، وتالياً إفلاس شركات خدمة الإنترنت، وخصوصاً أن الحسومات المنصوص عليها والتي قد تعطي فرصاً لهذه الشركات غير خاضعة للمراقبة ولا للضوابط ما يبقي هامش التزوير مرتفعاً».

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
استرداد الأسهم التفضيلية فئة ٢٠١١

يسر بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. إعلام حضرات المساهمين أصحاب الأسهم التفضيلية فئة ٢٠١١ الكرام ان الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٨ نيسان ٢٠١٧ قد قرّرت استرداد جميع الاسهم التفضيلية فئة ٢٠١١ المصدرة والبالغ عددها ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم تفضيلي ومن ثم إلغاءها. وعلى أثر صدور موافقة المجلس المركزي لمصرف لبنان بموجب الكتاب رقم ٤١٧/م م/٣ تاريخ ١ حزيران ٢٠١٧ على مقررات الجمعية العمومية المذكورة، سوف يدفع ثمن الاسهم المستردة عبر شركة ميدكلير بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧ على اساس سعر الإصدار.

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.